الدخول اليه ولا الانتفاع به لم يصح وكذا لو وهبت شيئا يشرب من عليه
زرعا وغيره ليسرح في سجل او غيره لحكم في الصحة على ما ذكرناه في النذر
والله اعلم قال كتاب ادب القضاء والشهادات الاقضية
جمع قضاء بالمد كاغطية جمع غطاء كذا واصل القضاء احكام الشيء وفراغه
قال الجوهري قضى بمعنى امضى وفرغ فالقاضي يمضي الامر ويفرغ منه وقضى
بمعنى اوجب وقضى ربك والقاضي يوجب الحكم وقضى بمعنى امر ومنه فاذا
قضيتم مناسككم فالقاضي يتم الامر بحكمه ويكون بمعنى ادى وبمعنى قدر
وسمي القسم كما فيه لمنع المظالم ماخوذ من الحكمة التي توجب وضع الحق
في محله او من احكام الشيء ماخوذ من حكمة اللجام لمنع الدابة ثم الاصل في ذلك
الايات والاخبار والاجماع قال الله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وقال
واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل وغير ذلك وفي السنة الشريفة
احاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم اذا جلس القاضي في مكانه هبط
عليه ملكان يسددانه ويوفقانه ويرشدانه ما لم يجر فاذا جار عرجا وتركاه
رواه البيهقي وفي رواية الطبراني ما لم يرد حيف اي عمد الحق فاذا اراد حيف وجار
متعمدا تبرا منه وكلاه الى نفسه وهذا كله في القاضي الذي هو بصفة
القضاء وصفة القسمة باتي امام ليس اهلا له اما الجاهل او فسقة
كقضاة الرشا والبراطيل فهم بشهادة سيد الاولين والاخرين صلى الله عليه وسلم
في النار وقفال عليه الصلاة والسلام القضاة ثلاثة قاضيان في النار
قاض عرف الحق فقضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق فجار عمدا فهو في النار
او بعدل بسبيل الشدة فهو في النار رواه ابو داود وغيره وقال عليه الصلاة والسلام من كان قاضيا

عالما فقد ذبح بغير سكين رواه ابن حبان في صحيحه والاحاديث
بنحو ذلك كثيرة قال العلماء كل ما دل الحكم فان حكم هو
اعلم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق ام لا لان اصابته الحق اتفاقية ليست
صادرة عن اصل شرعي فهو عار عن جميع احكامه سواء وافق الصواب ام لا
واحكامه مردوده كما هو لا يعذر في شيء من ذلك وكذا حرم به النووي في شرح
مسلم والله اعلم قال ولا يجوز ان يلي القضاء الا من استكملت فيه خمس عشرة
خصلة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعدالة والذكورة لان الاهلية
للقضاء تحتاج توليته وتحرم عليه ان يطلب التولي فتقدم
الصفات المعتبرة الاسلام فلا يجوز تولية القضاء للكافر لا على المسلمين ولا على غيرهم
والتتار ثم ايام موسى حين استعار كاتبا نصرانيا ثم قال لا اتدنيهم وقد اقصاهم
الله ولا اكرمهم وقد اهانهم الله ولا ائتمنهم وقد خونهم وقد نهينا عن
استعانة اهل الكتاب فانهم يستحلون الرشا ومنها البلوغ والعقل لان
الصبي والمجنون لا ينفذ بقولهما حكم على انفسهما فغيرهما اولى ومنها
الحرية لان العبد ناقص عن ولاية نفسه فهو ولاية غيره فاولى وبالقياس على
الشهادة ومنها العدالة لان الفاسق اذا لحظ في مال الابن مع عظم شفقته
فمنع ولايته القضاء التي يعتبر فيها حفظ مال البقيم اولى ومنها الذكورة لقوله
تعالى الرجال قوامون على النساء الاية ولقوله عليه الصلاة والسلام لن يفلح قوم
ولوا امرهم امراة رواه البخاري ولان القاضي يحتاج الى مخالطة الرجال
والمراة مامورة بالتخدر عن ذلك والله اعلم قال ومعرفة احكام الكتاب والسنة
والاجماع والاختلاف وطرق الاجتهاد وطرق من لسان العرب ان يكون
القاضي ان يكون اهلا للاجتهاد فلا يجوز تولية الجاهل بباقي احكام الشرع

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)